اختلاف الذهبي عن ابن حجر في الحكم على الرواة

(دراسة في كتابي الكاشف والتقريب)

الباحثة / ريم بنت علي بن مبارك النهدي
قسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بشرورة – جامعة نجران
المملكة العربية السعودية

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أمّا بعد:

فإن الاشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه، خير ما يُشْغَلُ به الوقت، وأفضلُ ما يُسعى إليه في العُمْر، وأشرفُ ما يُتحصل عليه؛ إذ هو إرث الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء.

وقد توجهتْ جهودُ علماءِ الأمة إلى خدمة القرآن والسنة، خدمةً لامثيل لها في عهد البشرية جمعاء؛ أمّا في خدمة القرآن فقصدتْ طائفة تعليم القرآن وحِفْظَهُ ومعرفةَ اختلافِ القراءاتِ فيه ومَعَانِيهِ ومُشْكِلِهِ ومُتَشَابِهِهِ وغَرِيبِهِ.

أما في مجال العناية بالأحاديث الشريفة فجاء الاهتمام بمعرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وشاذها ومنكرها ومعللها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومبينها ومجملها ومختلفها وغير ذلك من أنواعه، ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رواتها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك من الصفات ومعرفة التدليس والمدلس وطرق الاعتبار والمتابعات ومعرفة حكم

اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والإرسال والوقوف والرفع والقطع والانقطاع وزيادات الثقات ومعرفة الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم. [1]

ومن أوجه العناية بالسنة يأتي الاهتمام بعلماء الحديث ومصنفاتهم ومدى حكمهم على الرواة، وهذا أمر من الأهمية بمكان في علم الحديث إذ إنه لم يتهيأ معرفته إلا لنزر يسير من أهل العلم؛ فمن أبرز ما وصل إلينا من نتاج الحافظين الذَّهبي وابن حَجَر في علم الجرح والتَّعديل، المُختصران النَّافعان: الكاشف للذَّهبي، والتَّقريب لابن حَجَر، وكلاهما ينتظمان في سلسلة تهذيبات، ومختُصرات، تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال للمزي، على أنَّ ممَّا يسترعي نظر المُتأمِّل لهذين الكتابين – وجود بعض التَّفاوت في أحكامهما على بعض الرُّواة، لا سيما ومن ذلك وجود عدد من الرُّواة الذِّين حكم عليهم الذَّهبيّ في كتابه الكاشف بـ: صدوق، بينما وثَّقهم ابن حَجَر في كتابه التَّقريب.

وعليه يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مصطلحي (ثقة وصدوق)، والرواة الذين وقع بينهما الاختلاف في الحكم عليهم بين ثقة وصدوق، وذلك من خلال الكاشف والتقريب.

تسمية الموضوع:

رأيت أن أعنون بحثي بـ(اختلاف الذهبي عن ابن حجر في الحكم على الرواة(دراسة في كتابي الكاشف والتقريب)، وهذا الحكم ليس على إطلاقه ، إنما يخص مصطلحي (ثقة وصدوق) فقط دون غيرهما من مصطلحات الحكم في علم الحديث، والرواة الذين وقع عليهم الحكم بين (ثقة وصدوق)، وذلك من خلال كتابي(الكاشف والتقريب)، وذلك للأسباب التالية:

---

(١) تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، (٢/ ٩٢٣)، وانظر: الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ – ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني ، دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ص٣٤ .

أسباب اختيار الموضوع:

١ــ أهمية ودقة هذا النوع من علوم الحديث إذ يتعلق بالحكم بـ(على الرواة) من خلال مصطلحي (ثقة وصدوق)، وتسليط الضوء على كتابين مهمين في علم الحديث.

٢ــ جدة هذا الموضوع؛ حيث لم أقف على تصنيف مفرد غير كلام مبثوث في كتب المصطلح والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية.

٣ــ الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.

٤ــ التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في حكمهم على الرواة.

٥ــ معرفة الاختلاف المؤثر في ثبوت الحديث من الاختلاف الذي لايؤثر فيه من خلال الحكم على الراوي.

٦ــ إبراز قيمة كتابي التقريب والكاشف، وكذلك بيان دور مؤلفي هذين الكتابين ومنهجهما والفرق بينهما في الحكم على الرواة ومن خلال (ثقة وصدوق).

أهداف الدِّراسة:

يهدف البحث للإجابة عن التَّساؤلات التَّالية:

١ــ هل يُعد توثيق ابن حَجَر لهؤلاء الرُّواة تساهلًا منه ؟ وهل عدم توثيق الذَّهبيّ لهم يُعد تشدُّدًا منه ؟

٢ــ هل التزم الذَّهبيّ وابن حَجَر مُتابعة أحدٍ من الأئمَّة في أحكامهما هذه ؟

٣ــ هل كان للأقوال التي اقتصر على ذكرها تهذيب الكمال للمزي، والأوهام التي وقع فيها في تراجم هؤلاء الرُّواة، أثر في هذا الاختلاف ؟

٤ــ ماهي الأسباب التي أدَّت لهذا الاختلاف ؟ وأيُّهما كان الأقرب إلى الصَّواب في غالب أحكامه ؟

الدراسات السابقة:

لم تعن دراسة على قدر اطلاع الباحثة بموضوع : اختلاف الذهبي عن ابن حجر في الحكم على الرواة (دراسة في كتابي الكاشف والتقريب) غير أن هناك بعض الدراسات لامست جوانب من هذا الموضوع ، وقد اطلعت الباحثة منها على:

١ــ توجيه اختلاف أقوال الذَّهبيّ في الرُّواة الذين تكلَّم فيهم في تلخيص المُستدرك، مع أقواله فيهم في الكاشف، والمُغني، والميزان: رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة سعاد جعفر حمَّادي، لكلية الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية، بجامعة الكويت، عام ١٩٩٧م، وتقوم على المقارنة بين حكم الذَّهبي على الرُّواة في كتابه تلخيص المُستدرك، وبين أحكامه عليهم في مجموعة من كتبه وهي:(الكاشف، المُغني، ميزان الاعتدال).

٢ــ الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ ابن حَجَر: بُحث هذا العنوان في أربع رسائل ماجستير، بكلية الدَّعوة وأصول الدِّين، بجامعة أم القرى، بمكَّة المُكرمة، ونُوقشت في الأعوام ١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٣٠هـ، وتقوم هذه الرَّسائل على دراسة اختلاف أقوال ابن حَجَر في حكمه على الرُّواة في مجموعة من كتبه، وهي:(الإصابة في تمييز الصَّحابة، الأمالي المطلقة، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمَّة الأربعة، تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس، تغليق التَعليق، تقريب التَّهذيب، التَّلخيص الحبِّير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير، تهذيب التَّهذيب، الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية، العجاب في بيان الأسباب، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القول المسدَّد في الذَّب عن مسند أحمد، الكافي الشَّاف في تخريج أحاديث الكشَّاف، لسان الميزان، مختصر زوائد مسند البزَّار على الكتب السِّتَّة ومسند أحمد، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، موافقة الخُبر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح، هدي السَّاري).

٣ــ الرُّواة الذين وثَّقهم الذَّهبيّ في الكاشف، وقال فيهم ابن حَجَر في التَّقريب: صدوق- دراسة موازنة: بُحث هذا العنوان في رسالتيّ ماجستير، بكلية الدَّعوة وأصول الدِّين، بجامعة أم القرى، بمكَّة المُكرمة، ونُوقشتا عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ. تناول الباحث: عبد الرَّحمن بن محمَّد بن رشيد العنزيّ، دراسة التَّراجم من أوَّل الكتابين إلى ترجمة عبد الرَّحمن بن المُغيرة الحِزاميّ، وبلغ عدد التَّراجم التي تناولتها هذه الدِّراسة(١١٥) مائة وخمس عشرة ترجمة.

في حين تناول الباحث: عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، دراسة التَّراجم من ترجمة عبد الرَّحمن بن مُقاتل التَّستري إلى آخر الكتابين، وبلغ عدد التَّراجم التي تناولتها هذه الدِّراسة(١٠٤) مائة وأربع تراجم.

وتتميز هاتين الدِّراستين بكونهما تدرسان الاختلاف بين أقوال أكثر من إمام في الرَّاوي الواحد(الذَّهبيّ – وابن حَجَر)، كما أنهما تدرسان مصطلحين مختلفين (ثقة- صدوق).

ومن أجل ذلك جاء هذا البحث ليكمل حلقة صغيرة فيما سبقه ممن دراسات.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي هو منهجي المختار في هذا البحث، حيث بدأت بتعريف الحديث لغة واصطلاحاً، ووضحت سبب الاضطراب، ثم قمت بحصر الأحاديث في كتاب العلل وحللتها موضحاً نوع الاضطراب ، وتتبعت أقوال العلماء في الحديث

المضطرب وما يتعلق به من خلال مؤلفاتهم في أصول الحديث وكتب الرجال والتخريجات وكتب العلل والشروح الحديثية.

خطة البحث:

وقد جعلت بحثي من مقدمةٍ، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمةٍ، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

المقدمة وتشتمل على : تسمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته، والدراسات السابقة وخطة البحث ، ومنهجه.

المبحث الأول: الذهبي وابن حجر التعريف والتأليف ، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التَّعريف بالذَّهبي، وكتابه الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتة.

المطلب الثاني: التَّعريف بابن حَجَر، وكتابه تقريب التَّهذيب.

المبحث الثاني: المُوازنة بين منهج الذَّهبي، ومنهج ابن حَجَر في صياغة التَّراجم.

المبحث الثالث : اعتماد الذَّهبي، وابن حَجَر على بعض القرائن في أحكامهما على الرُّواة:

المبحث الرابع: هل توثيق ابن حَجَر للرواة كان بسبب تساهله؟ وهل عدم توثيق الذَّهبيّ لهم كان بسبب تشدُّده؟

الخاتمة: تشمل أهم النتائج وقائمة المراجع.

المبحث الأول: الذهبي وابن حجر التعريف والتأليف ، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التَّعريف بالذَّهبي، وكتابه الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتة.

١ – التَّعريف بالذَّهبي:

أـ اسمه، ونسبه، ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الفَارِقي الأصل[١]، الدِّمَشْقي[٢]، الشَّافعي[٣]، المُحدِّث، المُقرئ[٤]، الخطيب[٥].

وعُرف بابن الذَّهبي؛ نسبة إلى صنعة أبيه، وكان يُقيِّد اسمه بـ(ابن الذَّهبي) ويبدو أنه اتخذ صنعة أبيه مهنةً له في أول أمره؛ لذلك عُرف عند بعض معاصريه بـ(الذَّهبي) [٦]، وكان مولده في ربيع الآخر، عام (٦٧٣هـ) [٧].

ب ـ أسرته، ونشأته، وطلبه للعلم:

نشأ الذَّهبي في بيت علمٍ، ودين، فوالده أحمد(ت ٦٩٧) كان مُحسنًا، فاضلًا، أعتق خمس رقاب ممَّا حصَّل من صناعة الذَّهب، كما كان له حظ في تلقِّي الحديث، ففي عام (٦٦٦هـ) شَرُف بسماع صحيح البخاري[٨]، كما أنَّ عمته، ومرضعته، ست الأهل المُتوفَّاة عام (٧٢٩هـ) كانت ممَّن طلب العلم[٩]،

---

(١) الفَارِقي – بفتح الفاء وكسر الراء – نسبةً إلى مدينة مَيَّافارقين، (اللُّباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، ج٢/ص٤٠٥)، وهي مدينة من بلاد الجزيرة بديار بكر، ولكثرة حروفها أسقطوا بعضها في النسب فقالوا فارقي، (اللُّباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، ج٣/ص٢٧٨)، وتقع في عصرنا الحالي في دولة تركيا، وتُعرف اليوم باسم سيلفان، (موسوعة المدن، ص٣٢٤–٣٢٥).

(٢) الدِّمَشْقي – بكسر الدَّال وفتح الميم وسكون الشين – نسبةً إلى مدينة دمشق، (اللُّباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، ج١/ص٥٠٨)، يُنظر للاستزادة: (موسوعة المدن، ص٥٧ وما بعدها).

(٣) الشافعي: نسبةً إلى الجد الأعلى لمحمد بن إدريس الشَّافعي (ت٢٠٤هـ) وكثير من منتحلي مذهبه ينسبون إليه، (اللُّباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، ج٢/ص١٧٥–١٧٦) كما أنَّ له ترجمة في كتاب: (طبقات الشَّافعية الكبرى: للسُّبكي، ج٩/ص١٠٠).

(٤) طبقات القرَّاء: لابن الجزري، ص٦٥.

(٥) حيث تولى خطابة كفر بطنه – من قرى غوطة دمشق، (المقفى الكبير: للمقريزي، ج٥/ص٢٢٣).

(٦) الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، ص٧٩.

(٧) ذيل تذكرة الحفاظ: للحسيني، ص٣٤.

(٨) بتصرُّف: مُعجم الشُّيوخ: للذَّهبي، ج١/ص٧٥.

(٩) بتصرُّف: المرجع السابق، ج١/ص٢٨٤–٢٨٥).

وعُني الذَّهبي في بدايات طلبه للعلم بالقراءات، فقرأ في عام (٦٩١هـ) على أبي إسحاق إبراهيم بن داود الدِّمشقي (ت٦٩٢هـ)، كما قرأ على غيره من المُقرئين [١]، ولم يكن اهتمامه منصبًّا على القراءات فقط، بل كان له اهتمام بسماع الحديث أيضًا، فقد حضر عام (٦٨٣هـ) مجلس محمد بن عمر بن مكِّي(ت٧١٦هـ) [٢]، ولكنَّ عنايته بطلب الحديث، وسماعه ظهرت بجلاء بعد عام (٦٩٢هـ) [٣].

ثمَّ اتَّجهت همته للحديث، وطوَّف في كثير من البلدان لتحصيله، وسماعه [٤]، وظهر أثر تلك الرَّحلات في كثرة شيوخه، فبلغ عدد المشايخ الذين ترجم لهم في معجمه الكبير (١٠٤٠شيخًا) [٥].

ج ــ مكانته العلميَّة:

تبوَّأ الذَّهبي مكانة علمية رفيعة، خصوصًا في علم الحديث ورجاله، وتتجلى هذه المكانة في صورٍ شتى فمن ذلك: ثناء العلماء عليه، وإقرارهم بتمكنه في هذا العلم، وعلو كعبه فيه سواءً أكانوا من معاصريه، أم ممَّن جاء بعده.

فمن ثناء معاصريه عليه قول تلميذه عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت٧٧١هـ): أمَّا أستاذنا أبو عبدالله الذَّهبي، فنضير لا نظير له، وكبيرٌ هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظًا، وذهب العصر معنىً، ولفظًا، وشيخ الجرح والتَّعديل، ورجل الرِّجال في كلِّ سبيل، كأنَّما جُمعت له الأمَّة في صعيدٍ واحدٍ فنظرها ثمَّ أخذ يُخبر عنها من حضرها [٦].

ومن ثناء من جاء بعده من العلماء، ما أثنى به عليه ابن حَجَر، حيث وصفه بأنَّه: من أهل الاستقراء التَّام في الرِّجال [٧].

---

(١) يُنظر للاستزادة: طبقات القرَّاء: لابن الجزري، ص٦٥.

(٢) المرجع السابق ، ج٢/ ص٢٥٩).

(٣) بتصرُّف: ذيل تذكرة الحفاظ: للحسيني، ص٣٤.

(٤) يُنظر للاستزادة: الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، ص٨٧ وما بعدها.

(٥) مُعجم الشُّيوخ: للذَّهبي، ج٢/ ص٤٢٧.

(٦) مُعجم شيوخ التَّاج السُّبكي: للسُّبكي، ج٢/ص٥٠٢.

(٧) نزهة النَّظر: لابن حجر، ص١٠٦.

أمَّا أبرز الصور الدَّالة على علوِّ مكانته العلميَّة ما تركه من مؤلفات علميَّة متنوعة خاصةً في علم الحديث ورجاله[١]، حتى قال عنه ابن حَجَر أنَّه كان: أكثر أهل عصره تأليفًا[٢]، وقد بلغ عدد مؤلفاته كما أحصاها بشار عواد (٢١٤ مؤلفًا) [٣]، وفاته عددٌ لا بأس به منها، وأوصلها عبد السَّتار الشِّيخ إلى (٢٧٠ مؤلفًا) [٤].

د- وفاته:

كان(رحمه الله) قد تأذَّى بماءٍ نزل في عينيه، وأُضرَّ قبل وفاته بأربع سنين[٥]. وكانت وفاته في ليلة الاثنين، ثالث ذي القعدة، عام (٧٤٨هـ) [٦].

٢- التَّعريف بـ«الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتة»:

أ- مكانة الكتاب، وتاريخ تأليفه:

ينتظم كتاب الكاشف في سلسلة كتبٍ عدة اتخذت من كتاب (الكمال في أسماء الرِّجال) لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) أصلًا لها، ومن أهمها كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال) لأبي الحجاج المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، والذي أصبح المعتمد للكتب المؤلَّفة بعده في رجال الكتب السِّتة.

---

(١) قام محمد الثاني بن عمر بن موسى بجمع مؤلفات الذَّهبي في الرِّجال، وترتيبها حسب تواريخ تأليفها، (ضوابط الجرح والتَّعديل عند الحافظ الذَّهبي جمعًا ودراسة: لمحمد الثاني بن عمر بن موسى، ج١/ص٦٢ وما بعدها.

(٢) الدرر الكامنة: لابن حجر، ج٣/ص٣٣٧.

(٣) الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، ص١٤٠ وما بعدها)، واستدرك عليه قاسم بن علي بن سعد (٣٨مؤلفًا)، (صفحات في ترجمة الحافظ الذَّهبي: لقاسم بن علي بن سعد، ص٣١وما بعدها)، ثمَّ استدرك عليه مجد بن أحمد بن مكي (٨مؤلفات)، (أقوال الحافظ الذَّهبي النَّقدية في علوم الحديث من كتابه سير أعلام النبلاء جمع ودراسة: لمجد بن أحمد بن سعيد بن مكي، ج١/ص٣١)، ثمَّ زاد عليها محمد بن عوَّامة مؤلفين، (دراسات الكاشف: لمحمد بن عوَّامة ج١/ص١١.

(٤) الحافظ الذَّهبي مؤرخ الإسلام: لعبد الستَّار الشيخ، ص٣٥٠وما بعدها.

(٥) بتصرُّف: نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين الصفدي، ص٢٤٢.

(٦) الوافي بالوفيات: لصلاح الدين الصفدي، ج٢/ص١٢٦). (*) للاستزادة يُنظر: (تذكرة الحفاظ: للذَّهبي، ج٤/ص١٥٠٠وما بعدها)، (المعجم المختص بالمحدثين: للذَّهبي، ص٩٧)، (أعيان العصر وأعوان النَّصر: لصلاح الدين الصفدي، ج٤/ص٢٨٨وما بعدها)، (ذيل تذكرة الحفاظ: للحسيني، ص٣٤وما بعدها)، (طبقات الشَّافعية الكبرى: للسُّبكي، ج٩/ص١٠٠وما بعدها)، (ذيل التَّقييد: للفاسي، ج١/ص٨٥وما بعدها)، (المقفى الكبير: للمقريزي، ج٥/ص٢٢٢وما بعدها)، (طبقات القرَّاء: لابن الجزري، ص٦٥)، (الدرر الكامنة: لابن حجر، ج٣/ص٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨)، (المنهل الصَّافي: لابن تغري بردي، ج٩/ص٢٦٨وما بعدها). ومن الدِّراسات المعاصرة:(الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف)، (صفحات في ترجمة الحافظ الذَّهبي: لقاسم بن علي بن سعد)، (الحافظ الذَّهبي مؤرخ الإسلام: لعبد الستَّار الشيخ.

ومن هذه الكتب: كتاب الكاشف، والذي يمكننا القول بأنَّ الذَّهبي اختصره من كتاب المزِّي السَّابق، وذلك إمَّا حقيقةً؛ بافتراض أنَّ الذّهبي اختصر كتاب الكاشف مباشرةً من كتاب تهذيب الكمال [١]، أو تجوُّزًا؛ على فرض أنَّ الذَّهبي اختصر كتاب الكاشف من مُختصر لكتاب تهذيب الكمال وهو كتاب (تذهيب تهذيب الكمال)[٢]، وفي كلتا الحالتين يكون كتاب تهذيب الكمال هو الأصل لكتاب الكاشف [٣].

وقد نال الكاشف ثناء تلميذ الذَّهبي عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت٧٧١هـ) فقد وصفه أثناء تعداده لمؤلفات الذَّهبي بأنَّه مجلدٌ نفيس [٤]، كما نال اهتمام العلماء، وعنايتهم بسماعه، واستنساخه[٥]، وقام إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي(ت٨٤١هـ) بعمل حواشي مفيدة عليه [٦].

وكان الذَّهبي قد انتهى من تأليف كتاب الكاشف بعد عصر يوم الجمعة لسبعٍ وعشرين خلت من رمضان عام (٧٢٠هـ) كما جاء في آخر المطبوعة، والتي طُبعت عن نسخة بخط المؤلف [٧]، ولم يخلِ الذَّهبي كتابه من الإضافات بعد ذلك التاريخ، والتي كان آخرها قبل وفاته بخمس سنين [٨].

---

(١) ويؤيد هذا الرأي قول الذَّهبي في مقدمة كتاب الكاشف أنَّه اقتضبه من كتاب تهذيب الكمال للمزّي (الكاشف: للذّهبي، ج١/ص١٨٧)، وقد ذكر محمد بن عوَّامة هذا الرأي، واستدل له بهذا الدليل، وأدلةٍ أخرى في: دراسات الكاشف: لمحمد بن عوَّامة ج١/ص١٨.

(٢) ويُؤيِّد هذا الرأي ما ذكره جمع ممَّن ترجم الذَّهبي من معاصريه وغيرهم بأنَّ كتاب الكاشف مختصر من كتاب تذهيب تهذيب الكمال فمن كتب معاصريه: (أعيان العصر وأعوان النَّصر: لصلاح الدين الصفدي، ج٤/ص٢٩١)، (فوات الوفيات: لمحمد بن شاكر الكتبي، ج٣/ص٣١٦)، (طبقات الشَّافعية الكبرى: للسُّبكي، ج٩/ص١٠٤)، وممَّن جاء بعده (طبقات الحفاظ: لعبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي، ص٥٢٢.

(٣) عرض محمد بن عوَّامة الرأيين السَّابقين في هذه المسألة، وناقش أدلتهما، ثمَّ حاول الجمع بينها بما تقدم يُنظر: (دراسات الكاشف: لمحمد بن عوَّامة ج١/ص١٨-١٩-٢٠.

(٤) طبقات الشَّافعية الكبرى: للسُّبكي، ج٩/ص١٠٤).

(٥) يُنظر أمثلة لذلك في: (دراسات الكاشف: لمحمد بن عوَّامة ج١/ص١٣-١٤.

(٦) طُبعت هذه الحواشي مع كتاب الكاشف بتحقيق محمد بن عوَّامة، واشتركت في نشره دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بجدة، وصدرت الطبعة الأولى منه عام (١٤١٤هـ).

(٧) الكاشف: للذّهبي، ج٢/ص٥٣١.

(٨) دراسات الكاشف: لمحمد بن عوَّامة ج١/ ص٣٣٧)، والمثال الذي ذكره لذلك هو ترجمة مجاهد بن رباح، يُنظر: (الكاشف: للذّهبي، ج٢/ص٢٤١.

ب- منهج الذَّهبي في تأليفه:

بدأ الذَّهبي كتابه بمقدمة في بضعة أسطر ذكر فيها شرطه فيمن سيترجم له، والرموز التي سيعتمدها، ثمَّ سرد التَّراجم مرتبةً على حروف الهجاء، وإليك تفصيل منهجه:

- الترتيب العام للكتاب: رتب تراجم الكتاب على الحروف الهجائية مبتدئًا بالرِّجال من رواة الكتب السِّتة، مقدِّمًا في ذلك الأسماء، ثمَّ الكنى، ثمَّ فصلٌ في الأبناء، ثمَّ فصلٌ في الأنساب، ثمَّ الألقاب، ثمَّ المُبهمين، فالنِّساء من رواة الكتب السِّتة، مبتدئًا بالأسماء [١]، ثمَّ الكنى من النِّساء، وبلغ عدد تراجم الكتاب (٧١٧٩ترجمة).
- شرطه فيمن يُترجم له، وطريقة عرض التَّرجمة وصياغتها: حدد في المقدمة شروطه فيمن ترجم له، وهي: أن يكون من رجال الكتب السِّتَّة(الصَّحيحين، والسُّنن الأربعة)، الذين ذكروا في(تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال) وحذف التَّراجم التي ذُكرت فيه للتَّمييز، والتي كرِّرت فيه للتنبيه، وأن يكون له رواية في الكتب السِّتَّة(الصَّحيحين، والسُّنن الأربعة)[٢].
- أمَّا مقومات التَّرجمة لديه، فقد ذكر مُحقق كتاب الكاشف أنَّها سبع مقومات. التزم بأربعٍ منها وهي: اسم المُترجم ونسبه ونسبته، وأسماء بعض شيوخه، وأسماء بعض تلاميذه، ورموز مُخرِّجي حديثه. ولم يلتزم بثلاثٍ منها وهي: معلومات عامة عن الرَّاوي، وجرح الرَّاوي وتعديله، وتاريخ وفاته [٣].
- الرُّموز التي استعملها في كتابه: ذكر في مقدمة كتابه الرُّموز التي استعملها فيه، وهي: (خ) للبخاري،(م) لمسلم،(د) لأبي داود،(ت) للتِّرمذي،(س) للنسائي،(ق) لابن ماجه، فإن اتفقوا فالرَّمز لهم بـ(ع)، وإن اتفق الأربعة الأواخر فالرَّمز لهم بـ(٤) [٤]، هذا وقد استخدم رموزًا أخرى غير التي ذكرها في المُقدمة [٥].
- منهجه في الحكم على الرُّواة: لم يُفصح الذَّهبي في مقدمة كتابه عن منهجه في الحكم على الرُّواة، كما فعل في كتابه(ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال)،

(١) خلت تراجم النِّساء من الأحرف التالية: (ت – ث – ذ – ظ – و – لام ألف).

(٢) الكاشف: للذّهبي، ج١/ص١٣وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ج١/ص١٩.

(٤) المرجع السابق، ج١/ص١٨٧.

(٥) يُنظر: (المرجع السابق ، ج١/ص٧٨وما بعدها.

والذي بيَّن فيه مراتب الجرح والتَّعديل التي اعتمدها في الحكم على الـرُّواة هنـاك [١]، ولعله لم يقم بالمثل في كتابه (الكاشف)؛ لكونه لم يحرص على إعطاء حكم لكل ترجمـة من تراجمه، وعدم اهتمامه بالحكم على تراجم كتاب الكاشف؛ كان من الأسـباب التـي دعت إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي(ت٨٤١هـ) لتأليف كتابه(نهاية السُّوْل فـي رواة السِّتة الأصول) [٢].

وقد أجمل محقق كتاب الكاشف منهج الذَّهبي فيه من ناحية الجرح والتَّعديل في عددٍ من النقاط أسوقها باختصار: أنَّه ينقل في كثيرٍ من التَّراجم ما قيل في الرَّاوي مـن جـرحٍ وتعديلٍ دون ترجيح، وفي بعض التَّراجم يقتصر على ما قيل في الـرَّاوي مـن جـرحٍ ويكون ذلك منه ترجيحًا لتعديله أو العكس، أو يُولِّد قولًا من الأقوال الواردة في الـرَّاوي ويصفه بها، ويُشير في بعض التَّراجم إلى كون الرَّاوي مُختلف فيه ولا يُرجِّح، ويسكت في بعضها عن نقل حكمٍ على الرَّاوي وليس لسكوته ضابط[٣].

المطلب الثاني: التَّعريف بابن حَجَر، وكتابه تقريب التَّهذيب.

١- التَّعريف بابن حَجَر:

أ ــ اسمه، ونسبه، ومولده:

هو أبو الفضل [٤]، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بـن علـي بـن أحمـد العَسْقَلاني الأصـل[٥]، المِـصْري[٦]، المولـد والنَّـشأة[٧]، الـشَّافعي، المحـدِّث[٨]،

(١) يُنظر: (ميزان الاعتدال: للذَّهبي، ج١/ص١١٤.

(٢) نهاية السُّوْل، لسبط ابن العجمي، ج١/ص٦٨.

(٣) الكاشف: للذَّهبي، ج١/ص٢٠)، ويُنظر أمثلة لذلك: (الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حَجَـر فـي التَّقريب صدوق من ترجمة عبد الرَّحمن بن مقاتل التستري إلى آخر الكتابين: لعبد العزيز بن عبد الله التمبكتي، ص٥٣).

(٤) كناه والده بذلك تيمنًا بقاضي مكة أبي الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النُّويري (ت٧٨٦هـ)، (الجواهر والـدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر: للسَّخاوي، ج١/ص١٠٢)، ويُنظر ترجمة للنُّويري فـي: (المجمـع المؤسـس للمعجـم المفهرس: لابن حجر، ج٣/ص٢٦٦-٢٦٧).

(٥) العَسْقَلاني- بفتح العين وسكون السين وفتح القاف – نسبةً إلى عسقلان، مدينة بساحل الشام من فلسطين، (اللُّبـاب فـي تهذيب الأنساب: لابن الأثير، ج٢/ص٣٣٩) وهي مدينة ساحلية قريبة من غزَّة على الطريق الممتد من عكا شمالًا إلى رفـح جنوبًا، (موسوعة المدن، ص١٠١).

(٦) المصْري- بكسر الميم وسكون الصاد، نسبةً إلى مصر، (اللُّباب في تهذيب الأنساب، ج٣/ص٢١٩)، يُنظر للاسـتزادة: (موسوعة المدن، ص١٩١ وما بعدها).

(٧) رفع الإصر: لابن حجر، ص٦٢.

(٨) وليس هناك حاجة للتدليل على ذلك، لكن للاستزادة يُنظر: (ذيل التَّقييد: للفاسي، ج٢/ص١١٥وما بعدها).

القاضي[١]، المعروف بابن حَجَر وهو لقبٌ لبعض آباءه[٢]، وكان مولده في شعبان عام(٧٧٣هـ) [٣].

ب ــ نشأته، وطلبه للعلم:

نشأ ابن حَجَر يتيم الأبوين، فوالده قد مات عام(٧٧٧هـ)، وماتت أمُّه قبل ذلك.

وكان الوصي عليه بعد موته علي الخُرُوبي(ت٧٨٧هـ) كبير التُّجَّار في مصر [٤]، فأدخله الكُتَّاب وعمره خمس سنين، وأكمل حفظ القرآن وله من العمر تسع سنين، وعندما بلغ اثني عشر عامًا سمع صحيح البخاري على مُسند الحجاز عبد الله النَّشاوري(ت٧٩٠هـ) [٥]، ثمَّ حفظ بعد ذلك عددًا من المُختصرات في علومٍ شتى، وظهر اهتمامه بفنون الأدب منذ عام(٧٩٢هـ). وبلقائه لشيخه عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت٨٠٦هـ) [٦] غلب عليه التوجُّه لعلم الحديث، فأكبَّ على تحصيله، ورحل في طلبه إلى أقطارٍ عديدة [٧] حتى بلغ عدد مشايخه الذين ترجم لهم في معجم شيوخه(٧٣٠شيخًا) [٨].

ج ــ مكانته العلميَّة:

بلغ ابن حَجَر منزلةً علميةً رفيعة، نال بها ثناء معاصريه من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه[٩]، ومن ذلك: ما وصفه به شيخه العراقي(ت٨٠٦هـ) حيث قال عنه: الشيخ العالم، والكامل الفاضل، الإمام المُحدث، المُفيد المُجيد، الحافظ

(١) ترجم لنفسه في كتابه: (رفع الإصر: لابن حجر، ص٦٢).

(٢) ابن حَجَر – بفتح الحاء والجيم – قيل هو لقب لأحمد الجد الأعلى في نسبه، وقيل هو لقبٌ لوالده، (الجواهر والدرر: للسَّخاوي، ج١/ص١٠٥).

(٣) رفع الإصر: لابن حجر، ص٦٢.

(٤) يُنظر ترجمته في: (الدرر الكامنة: لابن حجر، ج١/ص٤٥٠-٤٥١).

(٥) يُنظر ترجمته في: (المجمع المؤسس: لابن حجر، ج٢/ص١٠٢وما بعدها).

(٦) يُنظر ترجمته في: (المرجع السابق ، ج٢/ص١٧٦وما بعدها).

(٧) للتّعرف على رحلات ابن حَجَر، وما حصَّل فيها من سماعات وإجازات يُنظر: (الجواهر والدرر: للسَّخاوي، ج١/ص١٤٢وما بعدها).

(٨) المجمع المؤسس: لابن حجر، ج٣/ص٣٦٩).

(٩) يُنظر أمثلةً أخرى لذلك في: (الجواهر والدرر: للسَّخاوي، ج١/ص٢٦١وما بعدها).

المُتقن الضَّابط، الثِّقة المأمون، أفرط بجده الحثيث حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزمن اليسير على علمٍ غزير [١].

ومما يدل على مكانة ابن حَجَر بين علماء عصره، ومن جاء بعدهم ما نراه في مُصنَّفات هؤلاء العلماء من نقلٍ من كتبه، ومناقشةٍ لأقواله ما بين مؤيِّدٍ ومعارض [٢].

كما أنَّ ما خلَّفه ابن حَجَر من مؤلفاتٍ متميزةٍ كمًّا وكيفًا تشهد على استحقاقه لما ناله من مكانة، وقد أوصل السَّخاوي(ت٩٠٢هـ) مؤلفات ابن حَجَر إلى(٢٧٣مؤلفًا)[٣].

د ــ وفاته:

كان ابتداء مرضه في شهر ذي القعدة [٤]، ثمَّ اشتدَّ به المرض في يوم الثلاثاء لأربعة عشر خلت من ذي الحجة، ولم يلبث بعدها إلا أربعة أيام حيث تُوفِّي في ليلة السبت عام(٨٥٢هـ) [٥].

٢- التَّعريف بتقريب التَّهذيب:

أ- مكانة الكتاب، وتاريخ تأليفه:

يتفرع كتاب(تقريب التَّهذيب) من سلسلة كتبٍ تبدأ بكتاب (الكمال في أسماء الرِّجال) لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، والذي هذَّبه أبو الحجاج المِزِّي (ت٧٤٢هـ) في كتابه(تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال)، ثمَّ قام الذَّهبي

---

(١) المرجع السابق، ج١/ ص٢٧٠-٢٧١).

(٢) يُنظر أمثلةً لذلك في: (الجواهر والدرر: للسَّخاوي، ج١/ص٣٣٦وما بعدها).

(٣) المرجع السابق: للسَّخاوي، ج٢/ص٦٦٠وما بعدها)، وأوصلها شاكر بن محمود بن عبد المنعم إلى (٢٨٢مؤلفًا)، (ابن حَجَر العسقلاني مصنفاته وموارده في كتابه الإصابة: لشاكر بن محمود بن عبد المنعم، ج١/ص١٧٣وما بعدها).

(٤) الجواهر والدرر: للسَّخاوي، ج٣/ ص١١٨٥.

(٥) المرجع السابق ، ج٣/ ص١١٩٣)، ويُنظر للاستزادة:(ذيل التَّقييد: للفاسي، ج٢/ص١١٥وما بعدها)، (درر العقود: للمقريزي، ج١/ص١٩٤وما بعدها)، (رفع الإصر: لابن حجر، ص٦٢-٦٣-٦٤)، (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: لمحمد بن فهد المكي، ص٣٢٦وما بعدها)، (مُعجم الشيوخ: لعمر بن فهد المكي، ص٧٠ وما بعدها)، (المنهل الصَّافي: لابن تغري بردي، ج١/ص١٧وما بعدها)، (كنوز الذهب في تاريخ حلب: لسبط ابن العجمي، ج٢/ص٢١٩)، (عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران: للبقاعي، ج٢/ص١١٥وما بعدها)، (الجواهر والدرر: للسَّخاوي، (ط١)، تحقيق: إبراهيم بن باجس بن عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، (نظم العِقيان: للسيوطي، ص٤٥وما بعدها)، ومن الدِّراسات المعاصرة: (ابن حَجَر العسقلاني مؤرخًا: لمحمد بن كمال الدين بن عز الدين)، (ابن حَجَر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة: لشاكر بن محمود بن عبد المنعم.

باختصاره في كتابه(تذهيب تهذيب الكمال)، وألف ابن حَجَر صنوًا لكتاب تذهيب التَّهذيب وهو كتاب(تهذيب التَّهذيب)، ثمَّ اختصر ابن حَجَر كتابه في مختصرٍ لطيف سمَّاه(تقريب التَّهذيب).

وكان إبداع ابن حَجَر في ترتيب طبقات كتاب تقريب التَّهذيب، وابتكار مراتبه؛ من أسباب إعجاب العلماء به، وثناؤهم عليه حتى قال عنه السَّخاوي(ت٩٠٢هـ): بأنَّه عجيب الوضع [١]، وكان ابن حَجَر قد انتهى من تأليف كتاب تقريب التَّهذيب لأربعة عشر خلت من جمادى الآخرة عام (٨٢٧هـ) كما جاء في آخر المطبوعة، والتي طُبعت عن نسخة بخط المؤلف،[٢] وبقي يُعمل قلمه في كتابه، ويُضيف عليه حتى قبل وفاته بعامين[٣].

ب- منهج ابن حَجَر في تأليفه:

بدأ ابن حَجَر كتابه بمقدِّمةٍ بيَّن فيها سبب تأليفه للكتاب، ووضَّح المُقوِّمات التي سيلتزمها في تراجمه، وقسَّم مراتب الجرح والتَّعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة [٤]، وحصر رواة الكتاب زمنيًا في اثنتي عشرة طبقةً [٥]، وبيَّن الحد الزَّمني لكل طبقة، ثمَّ ختم مقدمته بيان رموزه في الكتاب، ثمَّ سرد التَّراجم مرتبةً على حروف الهجاء، وإليك تفصيل منهجه:

الترتيب العام للكتاب:

رتب ابن حَجَر تراجم الكتاب على الحروف الهجائية مُبتدئًا بالرِّجال من رواة الكتب السِّتة، مقدمًا في ذلك الأسماء، ثمَّ الكنى، ثمَّ ذكر بابين وفصلين في الأنساب، ثمَّ الألقاب، ثمَّ الكنى من الألقاب، فالأنساب من الألقاب، وأتبعه بابٍ في المبهمين بترتيب من روى عنهم، ثمَّ الكنى من المبهمين، فالنِّساء من رواة الكتب السِّتة، مبتدئًا بالأسماء، ثمَّ الكنى من النِّساء، ثمَّ الأنساب، فالألقاب، ففصلٌ في بيان المبهمات على ترتيب من روى عنهن، وختمه بفصلٍ في النِّساء اللاتي روين عن النِّساء.

---

(١) الجواهر والدرر: للسَّخاوي، ج٢/ ص٦٨٣.

(٢) تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص٧٨٧.

(٣) جمع محقق تقريب التَّهذيب محمد بن عوَّامة الإضافات المؤرَّخة التي زادها ابن حَجَر بعد انتهائه من تصنيف الكتاب، وبلغت عشرين إضافة، (تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص٩٧).

(٤) تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص١١٠-١١١.

(٥) المرجع السابق، ص١١١-١١٢.

- طريقة عرض التَّرجمة وصياغتها:

ذكر ابن حَجَر في مقدِّمة كتابه المُقوِّمات التي سيلتزمها في التَّراجم، وهي: اسم الرَّاوي ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشكل من ذلك بالحروف، والحكم على الرَّاوي بأحد مراتب الجرح والتَّعديل التي بيَّنها في المُقدِّمة، والتَّعريف بعصر الرَّاوي، كما يذكر تاريخ وفاة الرَّاوي إن عرفها وإلا اكتفى بذكر طبقته، ويذكر رمز من أخرج حديث الرَّاوي من الأئمة [١].

- الرُّموز التي استعملها في كتابه:

ذكر في مقدمة كتابه الرُّموز التي استعملها فيه، وهي: (خ) للبخاري في صحيحه، فإن كان حديثه عنده معلقًا(خت)، وللبخاري في الأدب المفرد(بخ)، وفي خلق أفعال العباد(عخ)، وفي جزء القراءة(ر)، وفي رفع اليدين(ي)،(م) لمسلم،(د) لأبي داود، وفي المراسيل له(مد)، وفي فضائل الأنصار(صد)، وفي الناسخ(خد)، وفي القدر(قد)، وفي التفرد(ف)، وفي المسائل(ل)، وفي مسند مالك(كد)،(ت) للتِّرمذي، وفي الشمائل له(تم)،(س) للنسائي، وفي مسند علي له(عس)، وفي مسند مالك(كن)،(ق) لابن ماجة، وفي التفسير له(فق)، فإن اتفقوا على الإخراج للرَّاوي فالرَّمز لهم بـ(ع)، وإن اتفقوا على الإخراج للرَّاوي سوى البخاري ومسلم، فالرَّمز لهم بـ[٤]. ومن ليس له رواية في الكتب السِّتة يرمز له بـ(تمييز)، ومن ليس عليه علامة فقد ذُكر للتنبيه [٢].

- منهجه في الحكم على الرُّواة:

أبان المؤلف عن منهجه في الحكم على الرُّواة في مقدمة كتابه، فذكر أنَّه يختصر الحكم على الرَّاوي بأصح وأعدل ما قيل فيه، وذلك ببيان مرتبته من مراتب الجرح والتَّعديل التي ابتكرها المؤلف وبنى عليها كتابه [٣].

---

(١) تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص١٠٩وما بعدها)، وناقش محقق الكتاب محمد بن عوَّامة مدى التزام المؤلف بهذه المقوِّمات، (تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص٤٩-٥٠.

(٢) تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص١١٢-١١٣)، وناقش محقق الكتاب محمد بن عوَّامة مدى التزام المؤلف بهذه الرُّموز، وذكر ما زاده عليها، (تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص٨٠ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص١١٠-١١١)، وناقش محقق الكتاب محمد بن عوَّامة مراتب الجرح والتَّعديل التي ذكرها المؤلف، وذكر ما زاده عليها، (تقريب التَّهذيب: لابن حجر، ص٥١ وما بعدها).

المبحث الثاني: المُوازنة بين منهج الذَّهبي، ومنهج ابن حَجَر في صياغة التَّراجم

أولًا- الالتزام بعناصر التَّراجم التي ذكرها كل منهما في مقدِّمة كتابه:

أ- التزام الذَّهبي بعناصر التَّراجم التي ذكرها في مقدِّمة كتابه:

لم يُفصِّل الذَّهبي في مقدمته المختصرة للكاشف في ذكر منهجه في التَّراجم، وما سيلتزم ذكره فيها، واكتفى بذكر شروطه فيمن سيترجم له، وهي:

١ــ أن يكون من رجال الكتب السِّتَّة(الصَّحيحين، والسُّنن الأربعة)، الذين ذكروا في تهذيب الكمال وحذف التَّراجم التي ذُكرت فيه للتَّمييز، والتي كرِّرت فيه للتنبيه.

٢ــ أن يكون له رواية في الكتب السِّتَّة(الصَّحيحين، والسُّنن الأربعة) (١).

وقد التزم بهذين الشَّرطين اللذان وضعهما فيمن سيترجم له، حيث إنَّ جميع التَّراجم الواردة في هذا البحث ذُكرت في تهذيب الكمال لرواة لهم روايةٌ في الكتب السِّتَّة، كما ذكر في مقدِّمته الرُّموز التي جعلها للكتب السِّتَّة، وهي:(خ) للبخاري،(م) لمسلم،(د) لأبي داود،(ت) للتِّرمذي،(س) للنَّسائي،(ق) لابن ماجة، فإن اتَّفقوا فالرَّمز(ع)، وإن أتَّفق أرباب السُّنن الأربعة فالرَّمز(٤) (٢).

وكذلك لم يُخالف الرُّموز التي جعلها لمن أخرج للرَّاوي من أصحاب الكتب السِّتَّة، حيث التزم بما ذكره في المقدِّمة من رموز لكل كتاب من الكتب السِّتَّة، ولم يُضف في أثناء التَّراجم رموزًا أخرى جديدة.

ب- التزام ابن حَجَر بعناصر التَّراجم التي ذكرها في مقدِّمة كتابه:

بيَّن ابن حَجَر في مقدِّمة التَّقريب أنَّه سيترجم لكل راوٍ باختصار، بحيث لا تزيد التَّرجمة عن سطرٍ واحد، تكون شاملةً لاسم الرَّاوي، واسم أبيه، واسم جدِّه، وأشهر نسبته ونسبه، كما سيذكر كنية الرَّاوي، ولقبه، مع ضبط ما يُشكل بالحروف، ثمَّ يذكر حكمه على الرَّاوي بجرحٍ أو تعديل، ثمَّ يعرف بطبقة الرَّاوي مستعيضًا بها عن ذكر شيوخ الرَّاوي وتلاميذه، فوفاة الرَّاوي إن عرفها، ويختم ترجمة الرَّاوي بذكر الرَّمز لمن أخرج حديث الرَّاوي من

(١) الكاشف، ج١/ص١٣وما بعدها.

(٢) المرجع السَّابق، ج١/ص١٨٧.

الأئمَّة، وإليك الحديث عن مدى التزامه بما ذكره في مقدِّمة كتابه من عناصر التَّرجمة:

١. اسم الرَّاوي، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه:

– التزم بذكر اسم الرَّاوي واسم أبيه في جميع تراجم الرُّواة ماعدا ثلاثة رواة، يُشكِّلون ٣٪ من مجموع الرُّواة.

– أمَّا اسم جد الرَّاوي فلم يلتزم بذكره سوى في نصف الرُّواة تقريبًا، ولم يذكر اسم الجد في(٥٢ راوٍ)، يُشكِّلون ٤٩٪ من مجموع الرُّواة.

– أمَّا النِّسبة فقد ذكرها جميع تراجم الرُّواة ماعدا أربعة رواة، يُشكِّلون ٣٪ من مجموع الرُّواة.

– وذكر كنى نصف الرُّواة تقريبًا، ولم يذكر الكنية في (٥١ راوٍ)، يُشكِّلون ٤٨٪ من مجموع الرُّواة.

– وذكر لقب الرَّاوي في(ثمانية رواة)، يُشكِّلون ٧٪ من مجموع الرُّواة.

٢. ضبط ما يُشكل من ذلك بالحروف:

وقد التزم بذكر العنصر حيث ضبط ما أشكل من الأسماء والكنى والألقاب بالحروف في(٤٠ راوٍ)، يُشكِّلون ٣٧٪ من مجموع الرُّواة.

٣. الحكم على الرَّاوي بأحد مراتب الجرح والتَّعديل التي بيَّنها في المُقدِّمة:

التزم بالحكم على غالب الرُّواة بما ذكره في مقدِّمته من مراتب التَّعديل، وزاد في حكمه على بعض الرُّواة بألفاظ لم يذكرها في المقدِّمة.

فنجد أنَّه حكم على (٧٨ راوٍ)، يُشكِّلون ٧٣٪ من مجموع الرُّواة بألفاظ تشمل المرتبتين الثَّانية والثَّالثة من مراتب التَّعديل:

حكم على(أربعة رواة) بالمرتبة الثَّانية من مراتب التَّعديل عنده، والتي تلي مرتبة الصَّحابة، وهم:(المُفَضَّل بن مُهَلْهَل السَّعْدي، محمَّد بن سنان البَاهِلي العَوَقي، محمَّد بن يوسف بن عبد الله الكِنْدي، محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن الحجَّاج بن ميْسرة الكُرَيْزي).

وكان غالب حكمه على الرُّواة بالمرتبة الثَّالثة من مراتب التَّعديل عنده، وهي إفراد الرَّاوي بوصف(ثقة)، حيث إنَّه حكم بها على (٧٤ راوٍ)، يُشكِّلون ٦٩٪ من مجموع الرُّواة.

وزاد في حكمه على الرَّاوي بـــ(ثقة) بأمور لم يذكرها في مراتب التَّعديل التي ذكرها في مقدِّمته في(٢٩ راوٍ)، يُشكِّلون ٢٧٪ من مجموع الرُّواة:

زاد في حكمه على الرَّاوي بـــ(ثقـــة) بـــأمور لا تـــؤثر فـــي الحكـــم عليـــه في(١٧راوٍ):

– أشار إلى زُهد الرَّاوي، وعبادته، وورعه، وكرمه في(١١ راوٍ) [(١)].

– أشار إلى إرسال(أربعة رواة)، وهم:(شريح بن عبيد بن شريح الحَـــضْرَمي، يحيى بن جابر بن حسَّان الطَّائي، عبد الله بن موهب الشَّامي، يحيى بـــن عبـــد الله بـــن بُكير المَخْزُومي).

– أشار إلى قلَّة حديث راوٍ واحد، وهو:(عبد الرَّحمن بن أبان بن عثمان بـــن عفَّان الأَمَوِي).

– أشار إلى كثرة حديث راوٍ واحد، وهو:(عبيد الله بن أبي يزيد المَكِّي).

وزاد في حكمه على الرَّاوي بـــ(ثقة) بأمور تؤثر في الحكـــم عليـــه فـــي (١٢ راوٍ):

– قرن حكمه على الرَّاوي بالإشارة إلـــى تليينـــه فـــي (ثمانيـــة رواة)، وهم:(إسحاق بن راشد الجَزَري، جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة اليَشْكُري، هُدْبـــة بـــن خالد بن الأسود القَيْسي، الحكم بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج البَصْري، عمرو بـــن أبي عمرو المُطَّلبي مولاهم، الحكم بن عبد الله البَصْري، بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُـــرْدة بن أبي موسى الأَشْعَري، إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأَمَوِي).

– قرن حكمه على الرَّاوي بتلبُّسه ببدعة في (أربعة رواة)، وهـــم:(شَـــبَابة بـــن سَـــوَّار الفَزَاري، عبد الله بن سالم الأَشْعَري، الحسن بن صالح بن حي الهَمْدَاني الثَّوري، عطاء بن أبي ميمونة البَصْري، هارون بن موسى الأَزْدِي مولاهم).

(١) وهم: حبيب بن أبي مرزوق الرَّقِّي، خُبَيْب بن عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام الأَسَدي، سُرَيج بـــن يـــونس بـــن إبـــراهيم البَغْدَادي، عاصم بن عمر بن قتادة بن النُّعمان الظَّفَري، عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفَّان الأَمَوِي، علي بن عثَّام بن علي العَامِري، محمَّد بن داود بن صبيح المصِّيصي، محمَّد بن علي بن أبي خِدَاش الأَسَدي، مسعود بن سعد الجُعْفي، هـــانئ بـــن كلثوم بن عبد الله الكِنَانِي، يونس بن يوسف بن حِمَاس اللَّيْثي.

٤. التَّعريف بعصر الرَّاوي:

وقد التزم بذكر هذا العنصر في جميع تراجم الرُّواة.

وللتَّعريف بعصر الرَّاوي قسَّم الرُّواة إلى اثنا عشرة طبقة، فمن كان من الطَّبقة الأولى، والثَّانية فوفاته قبل المائة، ومن كان من الطَّبقة الثَّالثة إلى الثَّامنة فوفاته بعد المائة، ومن كان من الطَّبقة التَّاسعة إلى الثَّانية عشر فوفاته بعد المائتين.

إلّا أنَّه خالف ذلك في تراجم قليلة، وهي:

– (خُبَيْب بن عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام الأَسَدي)، كانت وفاته قبل المائة(ت٩٣هـ)، ومع ذلك عدَّه من الثَّالثة.

– (زيد بن أبي الزَّرقاء الثَّعْلبي الموصلي)، توفِّي قبل المائتين(ت١٩٤هـ)، ومع ذلك عدَّه من التَّاسعة.

– (عبد الرَّحمن بن القاسم بن خالد بن جُنادة العُتَقي المصري)، كانت وفاته قبل المائتين(ت١٩١هـ)، ومع ذلك عدَّه من كبار العاشرة، وقد يكون ذلك بسبب تقدُّم وفاته حيث إنَّه توفِّي قبل أن يكمل السِّتين.

– (عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفَّان الأَمَوِي المصري)، كانت وفاته قبل المائة(ت٩٦هـ)، ومع ذلك عدَّه من الثَّالثة.

– (عمرو بن الهيثم بن قَطَن القُطَعي البصري)، توفِّي قبل المائتين(ت١٩٨هـ)، ومع ذلك عدَّه من صغار التَّاسعة.

٥. يذكر تاريخ وفاة الرَّاوي إن عرفها وإلا اكتفى بذكر طبقته:

ذكر تاريخ الوفاة في نصف تراجم الرُّواة تقريبًا، ولم يذكر تاريخ الوفاة في(٥٠راوٍ)، يُشكِّلون ٤٧٪ من مجموع الرُّواة.

ويُلاحظ أنَّه لم يذكر تاريخ وفاة(زيد بن رَبَاح المَدَني)، رغم أنَّها قد ذُكِرت في تهذيب الكمال، وذكرها هو في التَّهذيب.

٦. يذكر رمز من أخرج حديث الرَّاوي من الأئمة:

لم يُخالف الرُّموز التي جعلها لمن أخرج للرَّاوي من أصحاب الكتب السِّتَّة، حيث التزم بما ذكره في المقدِّمة من رموز لكل كتاب من الكتب السِّتَّة وملحقاتها، ولم يُضف في أثناء التَّراجم رموزًا أخرى جديدة.

ثانيًا– الالتزام بالمقوِّمات العامة للتَّراجم:

أ– اسم المترجم، ونسبه، ونسبته:

– التزم الذهبي بذكر اسم الرَّاوي واسم أبيه في(٩٨ راوٍ) يُشكِّلون ٩٢٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر اسم أب الرَّاوي في(٩رواة) يُشكِّلون ٨٪ من مجموع الرُّواة، واكتفى بذكر كنيته، بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ذكر اسم الرَّاوي واسم أبيه في(١٠٤ راوٍ) يُشكِّلون ٩٧٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر اسم أب الرَّاوي واكتفى بذكر كنيته في(٣ رواة) يُشكِّلون ٣٪ من مجموع الرُّواة، ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ٥٪ من مجموع الرُّواة.

– التزم الذهبي بذكر اسم جد الرَّاوي في(٣٤ راوٍ)، يُشكِّلون ٣٢٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر اسم الجد في(٧٣ راوٍ)، يُشكِّلون ٦٨٪ من مجموع الرُّواة.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ذكر اسم جد الرَّاوي في(٥٥ راوٍ)، يُشكِّلون ٥١٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر اسم الجد في(٥٢ راوٍ)، يُشكِّلون ٤٩٪ من مجموع الرُّواة.

ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ١٩٪ من مجموع الرُّواة.

– أمَّا النِّسبة فقد التزم الذهبي بذكرها في(٨٤ راوٍ) يُشكِّلون ٧٩٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر النِّسبة إلى القبيلة، أو المدينة، أو الصَّنعة في (٢٣راوٍ)، يُشكِّلون ٢١٪ من مجموع الرُّواة.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ذكرها في (١٠٣ راوٍ) يُشكِّلون ٩٧٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر النِّسبة إلى القبيلة، أو المدينة، أو الصَّنعة في (٤ رواة)، يُشكِّلون ٣٪ من مجموع الرُّواة، ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ١٨٪ من مجموع الرُّواة.

ب– الكنية:

نجد أنَّ الذَّهبي قد ذكر الكنية في (٢٨ راوٍ)، يُشكِّلون ٢٦٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر الكنية في (٧٩ راوٍ)، يُشكِّلون ٧٤٪ من مجموع الرُّواة.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ذكر الكنية في (٥٦ راوٍ)، يُشكِّلون ٥٢٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر الكنية في (٥١ راوٍ)، يُشكِّلون ٤٨٪ من مجموع الرُّواة.

ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ٢٦٪ من مجموع الرُّواة.

ت- اللَّقب:

نجد أنَّ الذَّهبي قد ذكر اللقب في(٦ رواة)، يُشكِّلون ٦٪ من مجموع الرُّواة.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ذكر اللقب في(٨ رواة)، يُشكِّلون ٧٪ من مجموع الرُّواة.

ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ١٪ من مجموع الرُّواة.

ث- سنة المولد، وسنة الوفاة:

نجد أنَّ الذَّهبي قد ذكر تاريخ مولد راوٍ واحد، وهو: الزُّبير بن بكَّار(١٧٢هـ).

وكذلك ذكر ابن حَجَر تاريخ مولد راوٍ واحد، وهو: الحسن بن صالح(كان مولده سنة مائة). ويُلاحظ هنا التَّساوي في الالتزام بذكر هذا العنصر لدى كلًا من الذَّهبي وابن حَجَر.

- نجد أنَّ الذَّهبي لم يلتزم بذكر تاريخ الوفاة في جميع تراجم الرُّواة، حيث ذكره في(٤٨راوٍ)، يُشكِّلون ٤٥٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر تاريخ الوفاة في (٥٩راوٍ)، يُشكِّلون ٥٥٪ من مجموع الرُّواة.

ـ لم يلتزم بذكر تاريخ الوفاة في جميع تراجم الرُّواة، حيث ذكره في(٥٧راوٍ)، يُشكِّلون ٥٣٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكر تاريخ الوفاة في(٥٠راوٍ)، يُشكِّلون ٤٧٪ من مجموع الرُّواة، ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ٨٪ من مجموع الرُّواة.

ج- الشُّيوخ، والتَّلاميذ:

نجد أنَّ الذَّهبي قد ذكر أسماء شيوخ الرَّاوي وتلاميذه في جميع تراجم الرُّواة، وكان الأغلب في ذلك ذكر شيخين وتلميذين في كل ترجمة حيث ذكر شيخين في(٧٤راوٍ)، يُشكِّلون ٦٩٪ من مجموع الرُّواة، وذكر تلميذان في(٦٧راوٍ)، يُشكِّلون ٦٣ ٪ من مجموع الرُّواة، ولا يمكننا الموازنة بين الذَّهبي وابن حَجَر في هذا العنصر حيث إنَّ ابن حَجَر قد استغنى بذكر عصر الرَّاوي وطبقته عن ذكر شيوخه وتلاميذه.

ح- الجرح والتَّعديل:

التزم كل من الذَّهبي وابن حَجَر بذكر الحكم على جميع الرُّواة.

ونجد أنَّ الذَّهبي قد حكم بنفسه على(٩٧ راوٍ)، يُشكِّلون ٩١ ٪ من مجموع الرُّواة، واقتصر على نقل قول غيره في(عشرة رواة)، يُشكِّلون ٩ ٪ من مجموع الرُّواة.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد حكم بنفسه على جميع الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة.

خ- مرويات الرَّاوي:

التزم الذَّهبي وابن حَجَر في جميع الرُّواة بذكر الرَّمز لمن أخرج مرويات الرَّاوي من أصحاب الكتب السِّتَّة، وقد زاد ابن حَجَر بعض المؤلفات الأخرى لأصحاب الكتب السِّتَّة.

وخالف الذَّهبي تهذيب الكمال، والتَّذهيب، والتَّهذيب، والتَّقريب، في راويين، وهما:

-(عبد الله بن سالم الأَشْعَري): ذُكِر إخراج البخاري، وأبي داود، والنَّسائي له في تهذيب الكمال والتذهيب، بينما في الكاشف لم يذكر إخراج البخاري له، وبالاعتماد على موسوعة الحديث(حرف) تبيَّن إخراج البخاري له.

-(عبد الله بن أبي عتبة الأَنْصَاري): ذُكِر إخراج البخاري ومسلم وابن ماجة له في تهذيب الكمال والتَّذهيب، بينما لم يُذكر في الكاشف إخراج ابن ماجة له، وذُكِر بدلًا عنه إخراج النَّسائي له، وبالاعتماد على موسوعة الحديث(حرف) تبيَّن أنَّ من أخرج له ابن ماجة وليس النَّسائي.

وخالف ابن حَجَر تهذيب الكمال، والتَّذهيب، في راويين، وهما:

-(يحيى بن قيس السَّبَائي المَأْرِبي): ذُكر في التقريب إخراج أبي داود، والتِّرمِذي، والنَّسائي لحديثه موافقًا في ذلك ما ذُكِر في التَّهذيب.

بينما لم يذكر إخراج النَّسائي لحديثه في تهذيب الكمال والتذهيب وموسوعة الحديث(حرف).

-(الوليد بن سليمان بن أبي السَّائب القُرَشي): ذُكر في التقريب إخراج أبي داود في فضائل الأنصار، والنَّسائي، وابن ماجة لحديثه.

بينما ذُكِر في تهذيب الكمال، والتَّذهيب، والتَّهذيب إخراج أبي داود له في المراسيل.

د- ضبط ما يحتاج إلى ضبط:

نجد أنَّ الذَّهبي لم يضبط بالحروف في جميع التَّراجم المدروسة في هذا البحث.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ضبط بالحروف في(٤٠ راوٍ)، يُشكِّلون ٣٧٪ من مجموع الرُّواة.

ذ- المعلومات الأخرى عنه:

تنوَّعت المعلومات العامَّة التي أضافها الذَّهبي وابن حَجَر في بعض تراجم الرُّواة ما بين ذكرٍ لما اشتهر به الرَّاوي من علمٍ وزهدٍ وعمل، وبعض اللطائف التَّاريخية، والحديثيّة.

ولم يلتزم الذَّهبي بذكر هذه المعلومات في جميع تراجم الرُّواة، حيث ذكرها في(٣١راوٍ)، يُشكِّلون ٢٩ ٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكرها في(٧٦ راوٍ)، يُشكِّلون ٧١ ٪ من مجموع الرُّواة.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد ذكرها في(٣٤راوٍ) يُشكِّلون ٣٢ ٪ من مجموع الرُّواة، ولم يذكرها في(٧٣ راوٍ)، يُشكِّلون ٦٨ ٪ من مجموع الرُّواة.

ويُلاحظ أنَّ التزام ابن حَجَر بهذا العنصر قد فاق التزام الذَّهبي به بما مجموعه ٣٪ من مجموع الرُّواة.

المبحث الثالث : اعتماد الذَّهبي، وابن حَجَر على بعض القرائن في أحكامهما على الرُّواة:

تؤثِّر القرائن المصاحبة للرَّاوي وحديثه في الحكم عليه، وإعمال هذه القرائن، أو إهمالها من أهم أسباب اختلاف النُّقاد في أحكامهم على الرُّواة، ومن هذه القرائن التي كان لها تأثير في الحكم على الرُّواة في هذا البحث، ما يلي:(احتجاج أصحاب الصِّحاح بحديث الرَّاوي، وتخريج أصحاب المستخرجات على الصِّحاح لحديث الرَّاوي، ورواية من قيل بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة عن الرَّاوي، وكون الرَّاوي من عمَّال عمر بن عبد العزيز وولاته، وكون الرَّاوي من التَّابعين)[1]، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

---

(١) وقد ذُكر عددًا من قرائن التَّوثيق في (الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العيد، ص٤٢٧ – ص٤٣٤)، وكان اعتماد هذه الدِّراسة على القرائن المذكورة في (زوائد رجال صحيح ابن حبَّان على الكتب السِّتَّة (جمعًا ودراسة) ليحيى بن عبد الله بن يحيى البكري الشهري، ج١/ ص٧٤– ص٩٦)، والزيادات عليها المذكورة في (التَّعديل الضِّمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة) لخالد بن جابر بن علي الأسمري، ص٤٥ – ص٦٢).

١ــ احتجاج أصحاب الصِّحاح بحديث الرَّاوي:

يُعد احتجاج أصحاب الصِّحاح بحديث راوٍ من الرُّواة من أظهر القرائن المُقوِّية له، بل إنَّ من العلماء من عدَّ ذلك توثيقًا للرَّاوي[١]، ذلك أنَّ اشتراطهم للصِّحة في الأحاديث التي خرَّجوها يفيد توثيقهم لرواة أحاديث هذه الكتب، وتزداد هذه القرينة قوةً إذا كان الرَّاوي محتج به في الصَّحيحين أو أحدهما، وقد بلغ عدد الرُّواة المُخرَّج لهم في الصَّحيحين، أو أحدهما(٥٦ راوٍ) من رواة هذا البحث، بنسبة ٥٢ % من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث، وهم:(إبراهيم بن أبي عَبْلَة شمر بن يقظان العُقَيْلي، إسحاق بن راشد القُرَشي مولاهم الجَزَري، إسماعيل بن أبي حكيم القُرَشي المدني، الأسود بن العلاء بن جارية الثَّقَفي، أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري المدني، بُريد بن عبد الله بن أبي بُرْدة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، ثابت بن عياض الأحنف العَدَوي مولاهم المَدَني، جعفر بن إياس بن أبي وَحْشيَّة اليَشْكُرُي، حجير بن الرَّبيع العَدَوي البصري، الحسن بن صالح بن حي الهَمْدَاني الثَّوري، الحكم بن عبد الله البَصْري، الحكم بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج البَصْري، حميد بن نافع الأَنْصَاري المدني، زكريا بن يحيى بن صالح القُضَاعي المصري، زيد بن رباح الفِهْري مولاهم المدني، سُرَيج بن يونس بن إبراهيم البَغْدَادي، سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزُّهري البغدادي، سليمان بن صالح اللَّيثي المروزي، شبابة بن سوار الفَزَاري مولاهم المدائني، عاصم بن عمر بن قتادة بن النُّعمان الظَّفَري المدني، عاصم بن محمَّد بن زيد العُمَري المدني، العبَّاس بن الوليد بن نصر النَّرْسي البصري، عبد الحميد بن دينار البَصْري، عبد الرَّحمن بن القاسم بن خالد بن جُنادة العُتَقي المصري، عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد البَرْمَكي البغدادي، عبد الله بن سخبرة الأزدي الكوفي، عبد الله بن سالم الأَشْعَري الحمصي، عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب العُمَري المدني، عبد الله بن عُبَيدة بن نَشيط الرَّبَذي، عبد الله بن أبي عتبة الأَنْصَاري المدني، عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفَّان الأَمَوِي المصري، عبد الله بن أبي قيس النَّصْري الحمصي، عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني، عبيد بن الحسن المُزَني الكوفي، عبيد الله بن أبي يزيد الكِنَاني مولاهم المكِّي، عتبة بن مسلم التَّيْمي مولاهم المدني، عطاء بن أبي ميمونة البَصْري، علي بن الحكم البُنَاني البصري، علي بن عثَّام بن علي العَامِري الكوفي، علي بن مسلم بن سعيد الطُّوسي، عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار العَامِرِي مولاهم المكِّي، عمرو بن

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العيد، ص٤٢٧ وَ ص٤٣٢.

أبي عمرو المُطَّلبي مولاهم المدني، عمرو بن الهيثم بن قَطَن القُطَعي البصري، محمَّد بن جعفر بن زياد الوَرْكاني الخُرَاساني، محمَّد بن سنان البَاهِلي العَوَقي البصري، محمَّد بن عثمان بن كرامة العِجْلي مولاهم، محمَّد بن قيس الأسدي الوَالبي الكوفي، محمَّد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد الكناني المدني، محمَّد بن يوسف بن عبد الله الكِنْدي المدني، المستورد بن الأحنف الفِهْري، المُفَضَّل بن مُهَلْهَل السَّعْدي الكوفي، المقدام بن شُرَيْح بن هانئ بن يزيد الحارثي الكوفي، منصور بن أبي مُزاحم بَشِيْر التُّرْكي، هارون بن موسى الأَزْدي مولاهم البصري، هُدْبَة بن خالد بن الأسود القَيْسي البصري، همَّام بن منبه بن كامل الأَبْنَاوي، الوليد بن صالح الضَّبِّي الجَزَرِي النَّخَّاس، وهب بن مُنَبِّه بن كامل الأَبْنَاوي الصنعاني، يحيى بن جابر بن حسَّان الطَّائي، يحيى بن جعفر بن أَعْيَن الأَزْدي البُخَاري، يحيى بن عبد الله بن بُكير المَخْزُومي المصري، يحيى بن واضح الأَنْصَاري مولاهم المَرْوَزي، يزيد بن أبي عُبَيد الأَسْلَمِي مولاهم، يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة – زيد – الأَنْصَاري، يونس بن يوسف بن حِمَاس اللَّيْثي).

ويُضاف لما سبق(٢٠ راوٍ) من الرُّواة المُخرَّج لهم في بقية الصِّحاح، والذين بلغت نسبتهم ١٩ % من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث ، وهم:(إسماعيل بن إبراهيم البَالِسِي، إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري، حبيب بن أبي مرزوق الأسّدي مولاهم، حسَّان بن نوح النَّصْري الحمصي، زيد بن أبي الزَّرقاء الثَّعْلبي الموصلي، سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة البَلَوي المدني، شرحبيل بن مُدرِك الجُعْفي الكوفي، شريح بن عبيد بن شريح الحَضْرَمي الحمصي، علي بن شعيب بن عدي البَغْدَادي البزَّار، العبَّاس بن ذَرِيح الكَلْبي الكوفي، عبد الحميد بن المنذر بن الجارود العَبْدي، عبد الرَّحمن بن أبان بن عثمان بن عفَّان الأَمَوي المدني، عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصْري، عمَّار بن خالد بن يزيد بن دينار التَّمَّار الوَاسِطي، محمَّد بن عبد الله يزيد المكِّي المُقْرئ، النَّضر بن عبد الجبَّار المُرَادي المصري، نَهِيك بن يَرِيم الأَوْزَاعي الشَّامي، هشام بن الغاز بن ربيعة الجُرَشِي الدِّمَشْقي، وائل بن داود التَّيْمي الكوفي، الوليد بن سليمان بن أبي السَّائب القُرَشي، يحيى بن قيس السَّبَائِي المأربي).

وقد بيَّن الذَّهبي أثر تخريج صاحبي الصَّحيحين لأحد الرُّواة في الحكم عليه بقوله:(فكل من خُرِّج له في الصَّحيحين فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلَّا ببرهانٍ بيِّن)[1]، ورغم ذلك نجد أنَّ الذَّهبي لم يوثِّق جميع الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة

(١) الموقظة: للذَهبي، ص٨٠.

رغم كون عدد كبير منهم من رواة الصَّحيحين، وإذا أضفنا لذلك عدد الرُّواة المخرَّج لهم في بقية الصِّحاح وعددهم(٢٠ راوٍ)، أصبح لدينا (٧٦ راوٍ) من الرُّواة لم يُوثِّقهم الذَّهبي رغم تخريج أصحاب الصِّحاح لهم، وقبل أن نحكم بأن الذَّهبي قد أهمل هذه القرينة ولم تكن سببًا كافيًا لديه لتوثيق الرُّواة لابد أن نذكر أنَّ هناك(٢١ راوٍ) كان الرَّاجح من أقوال الذَّهبي توثيقهم، فيكون عدد الرُّواة المخرَّج لهم في الصِّحاح ولم يوثقهم الذَّهبي هو(٥٥ راوٍ) بنسبة ٧٢ % من الرُّواة المخرَّج لهم في الصِّحاح ممَّن شملهم هذا البحث.

وقد بيَّن ابن حَجَر أيضًا تقديم رواة الصَّحيحين على غيرهم[١]، وما ذكره ظهر تأثيره في أحكامه على رواة هذه الدِّراسة حيث أنَّه قد وثَّق جميع رواة الصَّحيحين الذين شملتهم هذه الدِّراسة وعددهم(٥٦ راوٍ)، وإذا أضفنا لذلك عدد الرُّواة المخرَّج لهم في بقية الصِّحاح وعددهم(٢٠ راوٍ) أصبح لدينا (٧٦ راوٍ) من الرُّواة المخرَّج لهم في الصِّحاح، أي أنَّ هذه القرينة قد تكون أدت إلى توثيق ابن حَجَر لـ ٧١ % من الرُّواة الذين الذين شملهم هذا البحث .

وممَّا سبق يُلاحظ أنَّ تأثير هذه القرينة ليس كبيرًا في أحكام الذَّهبي على الرُّواة، حيث أنَّ الذَّهبي لم يوثِّق ثلثي الرُّواة المخرَّج لهم في الصِّحاح ممَّن شملتهم هذه الدِّراسة، بينما كان تأثيرها واضحًا في أحكام ابن حَجَر على الرُّواة، حيث أنَّ ابن حَجَر قد وثَّق جميع الرُّواة المخرَّج لهم في الصِّحاح من الذين شملهم هذا البحث.

٢ـ تخريج أصحاب المستخرجات على الصِّحاح لحديث الرَّاوي:

يُعد تخريج أصحاب المستخرجات على الصِّحاح لراوٍ من الرُّواة من القرائن المُقوِّية له، بل إنَّ من العلماء من عدَّ ذلك توثيقًا للرَّاوي [٢]، ذلك أنَّ تسميتهم لكتبهم بالصِّحاح يفيد توثيقهم لرواة أحاديث هذه الكتب، وقد بلغ عدد الرُّواة المُخرَّج لهم في الصِّحاح ممَّن شملتهم هذه الدِّراسة (١٩ راوٍ) بنسبة ١٨% من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث ، وهم:(إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري، الزُّبير بن بكَّار بن ثابت بن عبد الله بن عبد الله بن الزُّبير الأسدي المدني، زيد بن أبي الزَّرقاء الثَّعْلبي الموصلي، سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة البلَوي المدني، سعد بن أوس

(١) نزهة النَّظر: لابن حجر، ص٤٠.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصِّحاح: لمحمَّد بن علي ابن دقيق العيد، ص٤٣٢-٤٣٣.

العَبْسي، شريح بن عبيد بن شريح الحَضْرَمي الحمصي، العبَّاس بن ذَرِيح الكَلْبي الكوفي، عبد الرَّحمن بن أبان بن عثمان بن عفَّان الأَمَوي المدني، عبد الرَّحمن بن عبد الله بن سعد الدَّشْتَكي، علي بن الحسن بن موسى الهِلالي الدَّارَابَجِرْدي، علي بن شعيب بن عدي البَغْدَادي البزَّار، فضيل بن عبد الوهَّاب بن إبراهيم الغَطَفَاني، محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن الحجَّاج بن ميْسرة الكُرَيْزي الرَّقِّي الصيدلاني، محمَّد بن عبد الله يزيد المكِّي المُقْرئ، محمَّد بن علي بن أبي خِدَاش الأَسَدي الموصلي، مسعود بن سعد الجُعْفي الكوفي، النَّضر بن عبد الجبَّار المُرَادي المصري، هشام بن الغاز بن ربيعة الجُرَشِي الدِّمَشْقي، وائل بن داود التَّيْمي الكوفي).

وهذه القرينة لم تكن كافية لدى الذَّهبي لتوثيق الرُّواة المخرَّج لهم في المستخرجات على الصِّحاح، فقد حكم على جميع الرُّواة المخرَّج لهم في المستخرجات على الصِّحاح ممَّن شملتهم هذه الدِّراسة بـ(صدوق)، فيمكن القول أنَّ هذه القرينة لم تؤثِّر في أحكامه على رواة هذا البحث.

أمَّا ابن حَجَر فقد بيَّن أنَّ من فوائد المستخرجات الحكم بعدالة رواتها؛ حيث أنَّ من شرط المستخرجات على الصِّحاح أن لا يخرج صاحبها إلَّا عن ثقة عنده[1]، ولعلَّ ذلك ممَّا دفع ابن حَجَر لتوثيق جميع الرُّواة المخرَّج لهم في المستخرجات على الصِّحاح ممَّن شملتهم هذه الدِّراسة وعددهم(١٩ راوٍ)، أي أنَّ هذه القرينة قد تكون أدت إلى توثيق ابن حَجَر لـ ١٨ % من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٣ــ رواية من قيل بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة عن الرَّاوي:

تُعد رواية من قيل عنه بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة عن راوٍ من الرُّواة من القرائن المُقوِّية له، بل مال إلى جعلها تعديلًا للرَّاوي البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، والحاكم[2]، وطائفة من المحقِّقين من المحدِّثين[3]، وقد بلغ عدد الرُّواة الذين روى عنهم أحدٌ ممَّن قيل عنه بأنَّه لا يروي إلَّا عن ثقة ممَّن شملهم هذا البحث (٣٤ راوٍ) بنسبة ٣٢% من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث ، وهم:(إبراهيم بن أبي عَبْلَة شِمر بن يقظان العُقَيْلي، إسماعيل بن أبي حكيم القُرَشي المدني، الأسود بن العلاء بن جارية الثَّقَفي، ثابت بن عياض الأحنف العَدَوي مولاهم المَدَني، جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة

(١) نزهة النَّظر: لابن حجر، ص٤٠.

(٢) فتح المغيث: للسَّخاوي، ج٢/ص٢٠٠.

(٣) شرح علل التِّرمِذي: لابن رجب الحنبلي، ج١/ص٣٧٦-٣٧٧.

اليَشْكُري، حميد بن نافع الأَنْصَاري المدني، زيد بن رباح الفِهْري مولاهم المدني، سُرَيج بن يونس بن إبراهيم البَغْدَادي، سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة البَلَوي المدني، سَلِيم بن حَيَّان بن بسطام الهُذَلي البصري، عاصم بن عمر بن قتادة بن النُّعمان الظَّفَري المدني، العبَّاس بن الوليد بن نصر النَّرْسي، عبد الحميد بن دينار البَصْري، عبد الله بن سخبرة الأزدي الكوفي، عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني، عبيد الله بن أبي يزيد الكِنَاني مولاهم المكِّي، عبيد بن الحسن المُزَني الكوفي، عطاء بن أبي ميمونة البَصْري، علي بن الحكم البُنَاني البصري، علي بن مسلم بن سعيد الطُّوسي، عمرو بن أبي الحجَّاج المِنْقَري البصري، عمرو بن أبي عمرو المُطَّلبي مولاهم المدني، فضيل بن عبد الوهَّاب بن إبراهيم الغَطَفَاني، محمَّد بن جعفر بن زياد الوَرْكاني الخُرَاساني، محمَّد بن قيس الأسدي الوَالبي الكوفي، محمَّد بن يوسف بن عبد الله الكِنْدي المدني، المقدام بن شُرَيْح بن هانئ بن يزيد الحارثي الكوفي، منصور بن أبي مُزَاحم بَشِيْر التُّرْكي، هارون بن موسى الأَزْدِي مولاهم البصري، هُدْبة بن خالد بن الأسود القَيْسي البصري، وائل بن داود التَّيْمي الكوفي، يحيى بن عبد الله بن بُكير المَخْزُومي المصري، يزيد بن أبي عُبَيد الأَسْلَمِي مولاهم، يونس بن يوسف بن حِمَاس اللَّيثي).

وقد بيَّن الذَّهبي أثر هذه القرينة في الحكم على أحاديث الرُّواة، بقوله:(أنَّها من العبارات المقوِّية للرَّاوي ولكنها لا تُرقِّي حديثه إلى درجة الصِّحَّة الكاملة المُتَّفق عليها)[1]، وما ذكره يتفق مع أحكامه على الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة، فقد حكم على جميع رواة هذا البحث بـ(صدوق).

أمَّا ابن حَجَر فقد عدَّ رواية من لا يروي إلَّا عن ثقة عن أحد من الرُّواة بأنَّها توثيقًا منه للرَّاوي[2]، ولعلَّ ذلك ممَّا دفع ابن حَجَر لتوثيق جميع الرُّواة الذين روى عنهم أحدٌ ممَّن قيل عنه بأنَّه لا يروي إلَّا عن ثقة ممَّن شملتهم هذه الدِّراسة وعددهم(٣٤ راوٍ)، أي أنَّ هذه القرينة قد تكون أدت إلى توثيق ابن حَجَر لـ ٣٢ % من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

(١) الموقظة: للذَّهبي، ص٨٠-٨١.

(٢) لسان الميزان:، ج١/ص٢١٠.

٤ــ كون الرَّاوي من عمَّال عمر بن عبد العزيز وولاته:

كان عمر بن عبد العزيز لا يُولِّي إلَّا أهل الصَّلاح والتُّقى، ويتحرَّى في اختيار عمَّاله وولاته، حتى قيل من تأمَّل تراجم ولاته وقضاته وجدهم بأجمعهم من ذوي الصِّدق والأمانة والعدالة الظَّاهرة[١]، وصرَّح كثيرٌ من الأئمَّة بأنَّ كل من استعمله عمر بن عبد العزيز ثقة[٢]، فكون الرَّاوي من عمَّال عمر بن عبد العزيز أو ولاته قد يقوِّي الحكم بعدالته، ولكنَّه لا يفيد في الحكم على ضبطه.

وقد بلغ عدد الرُّواة الذين استعملهم عمر بن عبد العزيز ممَّن شملهم هذا البحث راوٍ واحد، أراد عمر بن عبد العزيز استعماله ولكنه أبى، وهو:(هانئ بن كلثوم بن عبد الله الكِنَاني الفِلَسْطِيْني)، وهذه القرينة لم تؤثِّر في حكم الذَّهبي على هذا الرَّاوي، حيث أنَّه لم يوثِّقه، وربما كان لها تأثير في حكم ابن حَجَر على هذا الرَّاوي حيث أنَّه قد وثَّقه.

وممَّا سبق يمكن القول بأنَّ هذه القرينة لم يكن لها كبير تأثير في الحكم على الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة، حيث أنَّها لم تُؤثِّر سوى في حكم ابن حَجَر على راوٍ واحدٍ فقط، يُمثِّل ١% من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٥ــ كون الرَّاوي من كبار التَّابعين أو أوساطهم:

ذكر صاحبا(الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التَّقريب صدوق من ترجمة عبد الرحمن بن مقاتل التستري إلى آخر الكتابين)في خاتمة رسالته أنَّ كون الرَّاوي من كبار التَّابعين أو أوساطهم ممَّا يقوِّي حديث الرَّاوي عند الذَّهبي[٣]، وهو ما ذكره الذَّهبي أيضًا في خاتمة كتابه(ديوان الضُّعفاء) [٤]، وهذا يدل على أنَّ هذه القرينة ممَّا يقوي حال الرَّاوي عند الذَّهبي تقويةً لا ترفعه لدرجة التَّوثيق، حيث أنَّ الذَّهبي لم يوثِّق جميع كبار التَّابعين وأوساطهم من الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة والبالغ عددهم(١٦ راوٍ)، يمثِّلون ١٥% من رواة هذا البحث، وهم:(ثابت بن عياض الأحنف العَدَوي مولاهم المَدَني، حجير بن الرَّبيع العَدَوي البصري، الحكم بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج البَصْري، حميد بن نافع الأَنْصَاري المدني، خُبَيْب بن

(١) البداية والنِّهاية: لابن كثير، ج١٢/ ص٧١٠.

(٢) زوائد رجال صحيح ابن حبَّان على الكتب السِّتَّة، ليحيى بن عبد الله البكري، ج١/ ص٩٣.

(٣) الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التَّقريب صدوق: لعبد الرَّحمن بن محمد بن رشيد العنزي، ص٤٦٥.

(٤) ديوان الضُّعفاء والمتروكين: للذَّهبي، ص٤٧٨.

عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام الأَسَدي، شريح بن عبيد بن شريح الحَضْرَمي الحمصي، عبد الله بن سالم الأَشْعَري الحمصي، عبد الله بن أبي عتبة الأَنْصَاري المدني، عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب العُمَري المدني، عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفَّان الأَمَوِي المصري، عبد الله بن أبي قيس النَّصْري الحمصي، عبد الله بن موهب الشَّامي، عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني، المستورد بن الأحنف الفِهْري، هانئ بن كلثوم بن عبد الله الكِنَاني الفِلَسْطِيْني، وهب بن مُنَبِّه بن كامل الأَبْنَاوي الصنعاني).

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد وثَّق جميع أولئك الرُّواة، ممَّا يعني أنَّ هذه القرينة قد تكون مؤثِّرة في حكم ابن حَجَر على الرُّواة.

المبحث الرابع: هل توثيق ابن حَجَر للرواة كان بسبب تساهله؟ وهل عدم توثيق الذَّهبيّ لهم كان بسبب تشدُّده؟

ذكر صاحبا(الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التَّقريب صدوق) ميل الذَّهبي إلى التَّساهل في أحكامه على الرواة[١]، وميل ابن حَجَر إلى التَّشدُّد في أحكامه على الرواة[٢]، وكان سبب اتهام الذَّهبي بالتَّساهل لموافقته لأبي حاتم محمَّد بن حبَّان البُستي في توثيق ثلاثة وتسعين راوٍ[٣]، يمثِّلون ٨٩% من الرُّواة الذين شملتهم الدِّراسة الثَّانية، وتوثيقه لرواة انفرد ابن حبَّان بتوثيقهم[٤].

وكان سبب اتهام ابن حَجَر بالتَّشدُّد لموافقته لأبي حاتم الرَّازي في حكمه على الرُّواة بصدوق، حيث وافقه في حكمه على تسعة وثلاثين راوٍ[٥]، يمثِّلون ٣٤% من الرُّواة الذين شملتهم الدِّراسة الأولى.

وقد تمَّ استقراء أحكام كل من:(أبي حاتم الرَّازي، وابن حبَّان) لمعرفة مدى موافقة الذَّهبي وابن حَجر لكلٍ منهما في أحكامهما على الرواة ، وبعد الاستقراء ظهرت موافقة

---

(١) الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حَجَر في التَّقريب صدوق من ترجمة عبد الرِّحمن بن مقاتل التستري إلى آخر الكتابين: لعبد العزيز بن عبد الله التمبكتي، ص٥٨ وَ ص٤٥٩-٤٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص (٤٦٠)، والرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التَّقريب صدوق من أول الكتابين إلى ترجمة عبد الرَّحمن بن المغيرة الخزامي: لعبد الرَّحمن بن محمد بن رشيد العنزي، ص٤٦٨.

(٣) الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حَجَر في التَّقريب صدوق من ترجمة عبد الرِّحمن بن مقاتل التستري إلى آخر الكتابين: لعبد العزيز بن عبد الله التمبكتي، ص٤٥٩).

(٤) المرجع السابق، ص٥٨.

(٥) الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التَّقريب صدوق من أول الكتابين إلى ترجمة عبد الرَّحمن بن المغيرة الخزامي: لعبد الرَّحمن بن محمد بن رشيد العنزي، ص٩٨.

الذَّهبي لأبي حاتم الرَّازي، وموافقة ابن حَجَر لأبي حاتم محمَّد بن حبَّان البُستي في كثير من أحكامهما على الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة.

فقد وافق الذَّهبي أبو حاتم الرَّازي في كثير من أحكامه على الرُّواة، حيث بلغ عدد الرُّواة الذين حكم عليهم أبو حاتم بـ(صدوق) (١٨ راوٍ) بنسبة ٥٣% من عدد الرُّواة الذين حكم عليهم أبو حاتم، وخالفه في توثيقه لـ(١٦ راوٍ) بنسبة ٤٧% من عدد الرُّواة الذين كان لأبي حاتم حكم عليهم، أي أنَّ الذَّهبي تابع أبا حاتم في أكثر من نصف أحكامه على الرُّواة وخالفه في أقل من النِّصف.

بينما نجد أنَّ ابن حَجَر قد تابع ابن حبَّان في توثيقه لكثير من الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة، فقد تابعه في أحكامه على (١٠١ راوٍ) بنسبة ٩٤% من الرُّواة الذين كان له حكم عليهم ممن شملتهم هذه الدِّراسة، منهم(٨ رواة) انفرد ابن حبَّان بتوثيقهم، يمثلون ٧% من الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة، وهم: إسماعيل بن إبراهيم البَالِسِي، خُبَيْب بن عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام الأَسَدي القُرَشي المَدَني، السَّمَيدَع بن واهب بن سوَّار بن زَهْدَم الجَرْمي البَصْري، عتبة بن أبي عتبة – مسلم – التَّيْمي مولاهم المَدَني، عمَّار بن خالد بن يزيد بن دينار الوَاسِطي التَّمَّار، محمَّد بن داود بن صبيح المِصِّيصي، هانئ بن كلثوم بن عبد الله الكِنَاني الفِلَسْطِيْني، يحيى بن جعفر بن أعْيَن الأَزْدِي البُخَاري.

فهل يمكن القول بأنَّ الذَّهبي مال إلى التَّشدُّد في أحكامه على الرُّواة؟ وأنَّ ابن حَجَر مال إلى التَّساهل في أحكامه على الرُّواة؟

يمكن القول بأنَّ الذَّهبي مال إلى التَّشدُّد في أحكامه في الكاشف على الرُّواة ، بدليل أنَّه قد رجَّح توثيق(٢٩ راوٍ) يمثِّلون ٢٧% من رواة هذه الدِّراسة في كتبه المتأخرة عن الكاشف في التَّصنيف، كما أنَّ هذه الدِّراسة قد خلصت إلى ترجيح توثيق(١٠٠ راوٍ) يمثِّلون ٩٣% من رواة هذه الدِّراسة، وترجيح الحكم بـ(صدوق) على(٧ رواة) يمثِّلون ٧%.

أمَّا ابن حَجَر فلا يمكن القول بأنَّه قد مال إلى التَّساهل في أحكامه في التَّقريب على الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة، فالرُّواة الذين وثَّقهم ممَّن انفرد ابن حبَّان بتوثيقهم، يمثلون ٧% من الرُّواة الذين شملتهم هذه الدِّراسة، وهي نسبة قليلة، كما أنَّ جميعهم ما عدا (السَّمَيدَع بن واهب بن سوَّار بن زَهْدَم الجَرْمي البَصْري) قد احتف بتوثيقه لهم عدد من القرائن، ومن القرائن المقوِّية لكل واحدٍ منهم:(إسماعيل بن إبراهيم

البَالِسِي: قد أخرج له ابن حبَّان في صحيحه[١]، وخُبَيْب بن عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام الأَسَدي القُرَشي المَدَني: من كبار التَّابعين، وعتبة بن أبي عتبة – مسلم – التَّيْمي مولاهم المَدَني: أخرج له البخاري في صحيحه احتجاجًا[٢]، وأخرج له مسلم في صحيحه[٣]، عمَّار بن خالد بن يزيد بن دينار الوَاسِطي التَّمَّار: أخرج له ابن خزيمة في صحيحه[٤]، محمَّد بن داود بن صبيح المصِّيصي: كان من خواص الإمام أحمد، وكان يُكرمه ويُحدِّثه بأشياء لا يُحدِّث بها غيره[٥]، هانئ بن كلثوم بن عبد الله الكنَاني الفِلَسْطِيْني: أراد عمر بن عبد العزيز أن يستخلفه على فلسطين؛ ولكنَّه أبى[٦]، كما أنَّه من التَّابعين، يحيى بن جعفر بن أعْيَن الأَزْدِي البُخَاري: أخرج له البخاري في صحيحه احتجاجًا[٧].

وممَّا سبق يمكن القول بأنَّ الذَّهبي مال إلى التَّشدُّد في أحكامه في الكاشف على رواة هذه الدِّراسة، بينما مال ابن حَجَر إلى الاعتدال في أحكامه في التَّقريب على رواة هذه الدِّراسة.

(١) كتاب الصَّوم، باب فضل الصَّوم، حديث رقم (٣٤٢١)، ج٨/ص٢٠٩.

(٢) كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذُّباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء، حديث رقم (٣٣٢٠)، ج٢/ص٤٤٨.

(٣) كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها، حديث رقم (١٣٦١)، ج٢/ص٩٩١-٩٩٢.

(٤) كتاب الصَّلاة، باب استحباب التَّغليس بصلاة الفجر، حديث رقم (٣٥٤)، ج١/ص٤٤٦.

(٥) طبقات الحنابلة: لمحمَّد بن أبي يعلى الفرَّاء، ج٢/ص٢٩٨.

(٦) تاريخ دمشق، ج٧٣/ص٣٥٢).

(٧) كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في الجبة الشَّامية، حديث رقم (٣٦٣)، ج١/ص١٣٧.

أهم النَّتائج: توصل البحث إلى عدد من النتائج مجملها كالتالي:

١ــ رجَّحت الدِّراسة حكم الحافظ الذَّهبي بـــ(صدوق) على سبعة رواة من أصل (١٠٧ راوٍ) وبنسبة ٧% من مجموع الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٢ــ رجَّحت الدِّراسة توثيق الحافظ ابن حَجَر لـــــ(١٠٠ راوٍ) مـــن أصـــل (١٠٧ راوٍ) وبنسبة ٩٣% من مجموع الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٣ــ اتفق الذَّهبي وابن حَجَر على توثيق(٢٩ راوٍ) مـــن أصـــل (١٠٧ راوٍ) وبنـــسبة ٢٧% من مجموع الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٤ــ رجع الحافظ الذَّهبي عن أحكامه في الكاشف علـــى(٢٩ راوٍ) مـــن أصـــل (١٠٧ راوٍ) وبنسبة ٢٧% من مجموع الرُّواة الذين شملهم هذا البحث ، بينما لم يرجع الحـــافظ ابن حَجَر عن أحكامه في التَّقريب في أي راوٍ من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٥ــ رصدت الدِّراسة أنَّ الذَّهبي تابع أبا حاتم في أكثر من نصف أحكامه على الـــرُّواة وخالفه في أقل من النِّصف.

٦- لاحظت الدِّراسة موافقة الحافظ ابن حَجَر للحافظ ابن حبَّان في توثيقه للرُّواة الـــذين شملهم هذا البحث ، فقد تابعه في حكمه على (١٠١ راوٍ) بنسبة ٩٤% من الرُّواة الـــذين كان له حكم عليهم شملهم هذا البحث ، منهم(٨ رواة) انفرد ابن حبَّان بتوثيقهم، يمثلون ٧% من الرُّواة الذين شملهم هذا البحث.

٧ــ يمكن القول بأنَّ الذَّهبي مال إلى التَّشدُّد في أحكامه في الكاشف على الرُّواة الـــذين شملهم هذا البحث ، بدليل أنَّه قد رجَّح توثيق(٢٩ راوٍ) يمثِّلـــون ٢٧% مـــن رواة هـــذه الدِّراسة في كتبه المتأخرة عن الكاشف في التَّصنيف، كما أنَّ هذا البحث قد خلص إلـــى ترجيح توثيق(١٠٠ راوٍ) يمثِّلون ٩٣% مـــن رواة هـــذه الدِّراســـة، وتـــرجيح الحكـــم بـــ(صدوق) على(٧ رواة) يمثِّلون ٧% من رواة هذا البحث.

أهم المراجع:

- ابن حَجَر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة: لشاكر بن محمود بن عبد المنعم، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م
- أحوال الرجال: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، حققه وعلق عليه: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: محمَّد بن سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرُّشد - الرِّياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في جامعه الصَّحيح: لأبي أحمد عبد الله بن عُدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الأسامي والكنى: لمحمَّد بن محمَّد بن أحمد الحاكم الكبير، تحقيق: يوسف بن محمَّد الدَّخيل، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- أعيان العصر وأعوان النَّصر: لخليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصِّحاح: لمحمَّد بن علي ابن دقيق العيد القُشيري، تحقيق: قحطان عبد الرَّحمن الدُّوري، دار العلوم للنشر والتَّوزيع، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- أقوال الحافظ الذَّهبي النَّقدية في علوم الحديث من كتابه سير أعلام النبلاء جمع ودراسة: لمجد بن أحمد بن سعيد بن مكي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسُّنة، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
- البداية والنِّهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدِّمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، دار هجر، الجيزة، مصر، الطَّبعة الأولى، ١٤١٧هـ
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها، أو أهلها: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله محمد الذهبي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن- الهند، الطبعة الثالثة، ١٣٧٧هـ، تصوير دار الكتب العلمية- بيروت
- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الشهير بالذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- التذييل على تهذيب التهذيب لابن حجر: لمحمد بن طلعت، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤.
- التَّعديل الضِّمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة): لخالد بن جابر بن علي الأسمري، إشراف: حاتم بن عارف الشَّريف، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدَّعوة وأصول الدِّين – قسم الكتاب والسُّنَّة، مكة المكرمة، ١٤٢٩-١٤٣٠هـ
- تقريب التَّهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حَجَر العسقلاني، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار المنهاج – جدة، دار اليسر- المدينة المنورة، الطَّبعة التَّاسعة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- التمييز: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر- الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة مجلس المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم: لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، حققه وعلق عليه: محمد بن نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

- الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م- تصوير دار الكتب العلمية- بيروت.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر: لمحمد بن عبد الرِّحمن بن محمد السَّخاوي، (ط١)، تحقيق: إبراهيم بن باجس بن عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
- الحافظ الذَّهبي مؤرخ الإسلام ناقد المحدثين إمام المعدلين والمجرحين: لعبد الستَّار الشيخ، (ط١)، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.
- دراسات الكاشف للإمام الحافظ الذَّهبي وحاشيته للإمام سبط ابن العجمي: لمحمد بن عوَّامة، (ط٢)، دار المنهاج، جدة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التَّهذيب ممن قال عنهم ابن حَجَر ثقةُ يهم أو صدوق يهم أو صدوق له أوهام: عبد العزيز بن سعد التَّخيفي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، كلية أصول الدين، قسم السُّنة وعلومها، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني، دار الجيل- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- صفحات في ترجمة الحافظ الذَّهبي: لقاسم بن علي بن سعد، (ط١)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، حققه وعلق حواشيه: حماد بن محمد الأنصاري، نسخه عن المخطوطة ونقطه: محمد الديوي، مطبعة النهضة الحديثة- مكة المكرمة، الطبعة الثانية،١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، (ط١)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٦م
- ذيل التَّقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لمحمد بن أحمد الفاسي، تحقيق: محمَّد بن صالح بن عبد العزيز المراد، معهد البحوث العلمية وإحياء التُّراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.

- ذيل تذكرة الحفاظ: لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، ويليه لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: لتقي الدين محمد بن فهد المكي، ويتلوه ذيل طبقات الحفاظ للذهبي: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي الدمشقي، حققه وعلق حواشيه: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- رفع الإصر عن قضاة مصر: لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الرُّواة الذين وثقهم الذَّهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التَّقريب صدوق من أول الكتابين إلى ترجمة عبد الرَّحمن بن المغيرة الخزامي- دراسة موازنة: لعبد الرَّحمن بن محمد بن رشيد العنزي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدَّعوة وأصول الدِّين، قسم الكتاب والسُّنَّة- مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ- ١٤٣١هـ.
- الرواة الذين وثقهم الذهبي في الكاشف، وقال فيهم ابن حجر: صدوق، من ترجمة (عبد الرحمن بن مقاتل التستري) إلى آخر الكتابين - دراسة موازنة: لعبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين- قسم الكتاب والسُّنة- مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ- ١٤٣١هـ.
- زوائد رجال صحيح ابن حبَّان على الكتب السِّتَّة (جمعاً ودراسة): ليحيى بن عبد الله بن يحيى البكري الشهري، إشراف: أحمد عطا الله عبد الجواد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الدَّعوة وأصول الدِّين - قسم الكتاب والسُّنَّة، مكة المكرمة، ١٤٢٠-١٤٢١هـ.
- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط- وكامل قروبللي، دار الرسالة العالمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- سنن الدارقطني: لعلي بن عمر الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط- وحسن عبد المنعم شلبي- وعبد اللطيف حرز الله- وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية- حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

- السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الضُّعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، الواعظ البغدادي، حققه: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي- وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي- جمعاً ودراسة: لأبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، سلسلة إصدارات الحكمة (٦) - بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- طبقات الحفاظ: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- طبقات الشَّافعية الكبرى: لعبد الوهاب بن علي السُّبكي، تحقيق: محمود بن محمَّد الطناحي، وعبد الفتَّاح بن محمَّد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٣هـ -١٩٦٤م.
- علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبي طالب القاضي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: صبحي السامرائي- وأبو المعاطي النوري- ومحمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب- بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران: لإبراهيم بن حسن البقاعي، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب القومية-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء: لمحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ - ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني ، دار المآثر، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- فوات الوفيات والذيل عليها: لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر - بيروت.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما: محمد عوامة، قابلهما بأصل مؤلفيهما وخرج نصوصهما: أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، مؤسسة علوم القرآن- جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- اللُّباب في تهذيب الأنساب: لعز الدِّين ابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى - بغداد.
- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس= مشيخة أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.
- مُعجم الشُّيوخ «المُعجم الكبير»: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، تحقيق: محمَّد بن الحبيب الهيلة، مكتبة الصدِّيق - الطَّائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- مُعجم شيوخ التَّاج السُّبكي: لعبد الوهاب بن علي السُّبكي، تحقيق: الحسن بن محمَّد آيت بلعيد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة السَّابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي، حققه وعلق عليه: أبو عبد الله إبراهيم إدريس، دار المعرفة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- المقفى الكبير: لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمَّد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث: لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق ودراسة: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- المنهل الصَّافي والمستوفي بعد الوافي: ليوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق: محمَّد بن محمَّد أمين، مركز تحقيق التُّراث – القاهرة، ١٩٨٤هـ.
- المُوازنة بين الذَّهبي وابن حَجَر في كتابة تراجم رواة الحديث ومنهجهما في التَّصحيح والتضعيف: لعبد الله بن عبد العليم بن محمد الصبَّان، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، كلية أصول الدِّين – قسم الحديث الشَّريف وعلومه، القاهرة، ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م.
- موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي- وصبحي السيد جاسم السَّامرائي، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- موسوعة المدن العربية والإسلامية: ليحيى شامي، دار الفكر العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث: لمحمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد الذهبي، دراسة وتحقيق وتعليق: علي محمد معوض- وعادل عبد الموجود، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ناصر المطيري، دار ابن الجوزي- الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- نظم العِقيان في أعيان الأعيان: لعبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فيليب حتَّى، المكتبة العلمية – بيروت، ١٩٢٧م.
- نكت الهميان في نكت العميان: لخليل بن أيبك الصَّفدي، وقف على طبعه: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية – القاهرة، ١٣٣٩هـ – ١٩١١م.
- نهاية السول رواة الستة أصول: لإبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، معهد البحوث العلمية- مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الوافي بالوفيات: لخليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط- وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.